دور الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية– بنك فيصل الإسلامي السوداني)

إشراقة مهدى محمد **عدلان***; تسابيح محمد عثمان **محمد***

*جامعة شندي – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

مستخلص

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهدفت الدراسة إلى إبراز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف على مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية، التعرف على مفهوم ومعايير القرارات الاستثمارية، عكس مدى مساهمة الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك، التوصل إلى نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع الدراسة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات. وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة فيأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية في البنوك يساهم في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية، التزام البنوك بنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى معلومات تساعد الجهات الرسمية والمستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار، الاهتمام بالتدريب والتطوير واستخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية يساعد في رفع كفاءة وخبرات الموظفين بالبنك، وتسهم الرقابة الداخلية في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك السودانية. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها على البنوك في السودان الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتطبيقها في مؤسساتهم، ضرورة قيام المراجع الخارجي بمراجعة المعلومات الواردة بالقوائم المالية في ظل ظروف اتخاذ القرارات.

كلمات مفتاحية: الرقابة الداخلية، الضبط الداخلي، اتخاذ القار، القرارات الاستثمارية، مخاطر الاستثمار

Abstract

The study dealt with the role of internal control in making investment decisions, and the study aimed to highlight the aspects through which it is possible to identify the concept and importance of internal control, to identify the concept and criteria of investment decisions, to reflect the extent of the contribution of internal control to making investment decisions in banks, to reach statistically supported results. on the subject of the study. In order to achieve these goals, the study followed the descriptive analytical approach and the deductive approach to designing the research, collecting and analyzing data, and arriving at results and recommendations. The most important results of the study were that the application of the internal control system in banks contributes to obtaining high-quality accounting information, the commitment of banks to the internal control system leads to information that helps official bodies and investors in rationalizing investment decisions, attention to training and development, and the use of modern technology in the internal control system It

helps in raising the efficiency and expertise of the bank's employees, and the internal control contributes to rationalizing investment decisions in Sudanese banks. The study came out with a number of recommendations, the most important of which is that banks in Sudan should pay attention to the internal control system and apply it in their institutions, the need for the external auditor to review the information contained in the financial statements under the conditions of decision-making.

Keywords: Internal control , Internal control , Decision-making , Investment decisions , Investment risks.

١ .المقدمة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

تمهيد:

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة إدارية دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني باعتبارها نظاماً فعالاً للتأكد من تحثيث الأهداف الموضوعة مسبقاً، ومع تطور النشاط الاقتصادي وظهور شركات المساهمة العامة ذات المسؤولية المحدودة زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية حيث يتمتع نظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصداقية من خلال فرض الأدوات الرقابية، فبرزت الحاجة إلي رقابة داخلية دائمة وخاصةً بالمؤسسات المالية والتي تعتبر العمود الفقري للنشاط الاقتصادي. ونجد أن عملية الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور البنوك لأنه يحتاج إليها في اتخاذ قرار الإقراض، وعليه لابد من إعطاء الأهمية الكاملة لعملية الاستثمار لأنها توفر معلومات مهمة لاتخاذ القرار الاستثماري، ونجد أن متخذ القرار يمكن أن يفاضل بين البدائل المختلفة باستخدام المعلومات المحاسبية التي تتصف بالملاءمة وإمكانية الاعتماد عليها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية. تساهم الرقابة الداخلية في الحفاظ على أموال المساهمين وكل الأطراف ذات العلاقة أو الصلة بالمنشأة لما تقدمه من إجراءات وخطوات احترازية قبل وقوع الأخطاء والمخالفات ونستعرض في هذه الدراسة مدى مساهمة الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

مشكلة الدراسة:

وتتجسد مشكلة البحث في أن بعض المستثمرين يواجهون صعوبة في اتخاذ قرار الاستثمار في البنوك العاملة بالسودان وفقاً لبيانات موثوق فيها. إما نتيجة لعدم فهم المستثمر للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للبنوك السودانية أونتيجة لعدم كفاية تلك المعلومات، وبالتالي فان هذا القرار لن يبنى علي أسس علمية سليمة مما يؤثر في بعض الأحيان سلبا علي القرارات الاستثمارية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟

أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها من خلال إيضاح الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل بيئة شديدة التنافس تسعي كل منشأة أو مؤسسة إلي تحقيق أفضل أداء لها مما يكفل لها السمعة الطيبة في بيئتها ويمكنها من الاستمرار في نشاطها الاقتصادي ، وبالتالي إعداد القوائم المالية بطريقة تلبي احتياجات المستخدمين من المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة. تمثل الدراسة امتداد للدراسات والبحوث التي تمت حول أهمية دراسة الرقابة الداخلية ومعرفة مدى تأثير الرقابة علي القرارات الاستثمارية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحقيق الآتي:

١. التعرف على مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية
٢. التعرف على مفهوم ومعايير القرارات الاستثمارية.
٣. عكس مدى مساهمة الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
٤. التوصل إلي نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع الدراسة.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الآتية:

١. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني

الحدود الزمانية: ٢٠٢١م

الحدود الموضوعية: الرقابة الداخلية والقرارات الاستثمارية.

الحدود البشرية: الموظفون بالأقسام المختلفة ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثتان على جمع البيانات من المصادر التالية:

مصادر أولية: الاستبانة

مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والمؤتمرات، والرسائل العلمية..

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية: المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والكتب والمراجع، والمنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض، والمنهج الوصفي التحليلي لاستخدام الطرق الإحصائية مثل الجداول والتكرارات والنسب المئوية، واختبار مربع كآي لتحديد اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وكذلك استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات. المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة وفق بيانات الدراسة الميدانية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تعتبر الرقابة الداخلية من الوظائف الهامة في البنوك، وذلك من خلال إعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكن الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة، كما يجب أن تكون على دراية كفاية حول طبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة لإجراء عملية الرقابة في البنك.

تساهم الرقابة الداخلية في الحفاظ على أموال المساهمين وكل الأطراف ذات العلاقة أو الصلة بالمنشأة حيث ان نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية العلمية لانتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان.

١. هدفت دراسة عيسي (٢٠٠٨) إلي دراسة الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصارف، بالإضافة إلي تقويم عناصر السلوك الإنساني في الرقابة والمراجعة الداخلية على القطاع المصرفي السوداني. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبع الباحث المنهجالوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن وجود نظام فعال وكفؤ للمراجعة الداخلية يسهل مراقبة الأعمال أول بأول. المصارف السودانية تتمتع بنظام مراجعة ورقابة ذات كفاءة وفاعلية. السلوك الإنساني يؤثر في مستوي كفاءة وفاعلية الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصارف.

أهم التوصيات فقد تمثلت في ضرورة أن يتم عرض جميع القرارات التي تصدرها الإدارة العليا إلي مكتب المراجعة الداخلية لدراستها وإبداء الملاحظة. وتحسين أوضاع المراجعين الداخليين من حيث الحوافز والترقيات والمرتبات حتى لا تكون مهنة غير مرغوب فيها، والاهتمام بتدريبهم وتأهيلهم لزيادة خبراتهم.

٢. هدفت دراسة تقوى(٢٠١٥م)إلى التعرف على البيانات والمعلومات التي تخدم المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية وتحديد مدى وعي المستثمر في الدور الذي تقوم به البيانات والمعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبعت الباحثة المنهجالوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن المعلومات المحاسبية تؤثر على جودة الإفصاح في القوائم المالية، وتتأثر المعلومات المحاسبية بمدى وضوح معايير المحاسبة الدولية. وأوصت الدراسة بضرورة توفير المعلومات المالية في الإفصاح في القوائم المالية وضرورة استخدام أساليب إفصاح تتسم مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها وضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة بشكل واضح مفهوم.

٣. هدفت دراسة رواء (٢٠١٩) إلى تحديد أثر الأفصاح المحاسبي على اتخاذ قرارات الاستثمار، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي لتصميم البحث وجمع وتحليل البيانات والتوصل إلى نتائج وتوصيات، وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن القوائم المالية التي تقوم بأعدادها المصارف العراقية الخاصة تلتزم بالأفصاح المحاسبي على وفق القوانين والتعليمات الصادرة، يتم عرض وتقديم القوائم المالية للمستثمرين في الوقت المناسب للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وجود اهتمام كبير بالأفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لأهمية الأفصاح بالنسبة للمستثمرين والتأثير على قراراتهم. وأوصت الدراسة بضرورة مساهمة الجامعات والمؤسسات التعليمية على تكوين إطارات تكون على دراية بأهمية الإفصاح المحاسبي، أهتمام المصارف بتقديم القوائم المالية الشهرية،

والسنوية لسوق العراق للأوراق المالية في الوقت المناسب الذي يخدم المستثمر لأتخاذ قراره الأستثماري، ضرورة أن تفصح المصارف عن كل المعلومات الخاصة بنشاطها في آن واحد ، لكي لا يستفيد طرف على حساب الأطراف الأخرى ، وبالتالي يضمن عدالة الفرص للجميع.

٢. الإطار النظري للدراسة:

مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة حيث إن نظام الرقابة الداخلية يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة.

أولاً: مفهومالرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية بأنها" مراجعة الإدارة لنفسها فيما أصدرته من قرارات متى ما استبان لها الفساد") مطر،٢٠٠٤م) وكذلك عرفت بأنها "اسلوب وطريق هام للتأثير على سلوك الأفراد وذلك إما باستخدامها كأداة لإثارة حوافزهم الذاتية وإقناعهم بالهدف والمعايير المطلوب منهم تحقيقها وكذلك لاستعمالهم نحو التعاون مع الإدارة، أو كأداة لتصيد الأخطاء وتوقيع الجزاءات أو مضاعفة الأعباء دون مقابل"(عبد الله، ١٩٨١م)

وتم تعريفها بأنها "مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية"(شتيوي ، ١٩٩٠م)

كما عرفت بأنها "عملية للتأكيد من أن الأهداف التنظيمية والإدارية تحققت على أكمل وجه وبالتالي فهي تتعلق بطرق جعل الأشياء تنفذ كما هو مخطط"((Leon, 1998 وعرفها معيار التدقيق الدولي رقم ٣١٥ بأنها "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولائك المعنيين بإدارة المنشاة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بان الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها"(الذنيبات ، ٢٠١٠م)

من المعرف إن هنالك مدرستين للرقابة والإشراف على إدارة الشركة هما: (خوري ، دت)

المدرسة الأولي: تدعو إلي تشكيل مجلس إشرافي مستقل أو لجنة رقابة مستقلة تنتخب من المساهمين وتقوم بالرقابة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة هذا بجانب مجلس الإدارة المنتخب من المساهمين، وهذه المدرسة متبعة في بعض دول العالم مثل ألمانيا.

المدرسة الثانية: تدعو إلي تشكيل مجلس أدارة واحد يشمل أعضاء مستقلين بجانب الأعضاء التنفيذيين في المجلس، وهذه الآلية هي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ثانياً: مقومات نظام الرقابة الداخلية:

تجمع الباحثتان على أنه لابد من توفر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية الفعال:

١. هيكل تنظيمي إداري: ويُراعى في وضعه تسلسل الاختصاصات، وتوضيح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسئوليات لهذه الإدارات بدقة تامة. والهيكل التنظيمي لابد من وجوده خاصة في المشروعات الكبيرة التي يتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي بل ولابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسئوليات معينة ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التنظيم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني، وفي المستقبل يجب أن تحقق الخطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي)استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول والتي تجري فيها المحاسبة عن العمليات والأصول، ويقصد باستقلال الإدارات هنا ألا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل أي شخص آخر حتى لايحدث أي تلاعب في السجلات يكون من الصعوبة اكتشافه، وعندما يتحقق استقلال الوظائف الذي أشرنا إليه ينبغي تحديد المسئوليات وذلك عن طريق دليل مطبوع يكون مرشداً لجميع المختصين، حتى لا يحدث تضارب أو تداخل للاختصاصات.(عبد الله، ١٩٩٢م)

٢. نظام محاسبي سليم: والذي يجب أن يتميز بأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتسم بالوضوح والثبات، وأن يشمل مجموعة مستنديه محددة للدورات المستنديه، وجود مجموعة دفترية تناسب حجم وطبيعة عمل المنشأة، أن يعتمد على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية تاريخية وجارية ومتوقعة، أن يكون سهلاً وخالياً من التعقيدات، وأن يتمشي مع الهيكل التنظيمي.(متولي ، ٢٠٠٦م)

٣. نظام مستندي دقيق: ويجب أن يتميز بأنه يقوم على التنسيق والترابط بين التنظيم المستندى والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسئوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات في الوقت المناسب، تحديد عدد الصور المناسبة لكل عملية مستنديه، ومنع ازدواج المستندات حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة.(يوسف ،٢٠١٣م)

٤. نظام تكاليف مناسب: والذي يجب أن يتميز بالتبويب السليم لعناصر التكاليف، التحديد السليم لطريقة قياس التكلفة، التحديد الواضح لدالة التكاليف، والتحديد السليم للفترة التكلفية، إتباع أسس مناسبة وعادلة لتوزيع التكاليف غير المباشرة مع إيجاد معدلات تحميل مناسبة، وإتباع النظرية العلمية المناسبة لتحديد تكلفة المنتجات، واستخدام المعايير المحددة مسبقاً للرقابة على التكاليف، وأن يرتبط بالخطة التنظيمية لسهولة تطبيق مبدأ محاسبة المسئولية.

٥. نظام فعال للحوافز: والذي يجب أن يكون عادلاً ليحقق القناعة لدى العاملين، وأن يكون مبسطاً ليراعي مقدرة العامل، وأن يراعي فورية الدفع بعد الانتهاء من العمل حتى تحقق فكرة الربط بين الحافز والإنتاجية، أن يكون ثابت حتى لا يفقد العاملون الثقة فيه، أن تكون معاييره ممكنة التحقيق في ظل ظروف المنشأة، وأن ينمي الوعي الرقابي لدي العاملين.(متولي ، ٢٠٠٦م)

هذه المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليم، وقد تختلف من مشروع لآخر حيث يسهل توافرها في المشروعات الكبيرة التي تمتلك الإمكانيات المادية والتي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بالشكل المثالي.

ثالثاً: أنواع الرقابة الداخلية:

تنقسم الرقابة الداخلية إلي الأنواع التالية:

١. الرقابة الإدارية:

وتتمثل في الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وتعتد الرقابة الإدارية في سبيل تحقيق هدفها إلى وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسة الوقت وتقارير الأداء والرقابة على الجودة

والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وكلها تتعلق بطريقة مباشرة بالسجلات والدفاتر المحاسبية.(عبد الله، ١٩٩٢م)

٢. الرقابة المحاسبية:

وهي الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلي اختيار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ودرجة الاعتماد عليها، وتضم الرقابة المحاسبية وسائل متعددة أهمها: إتباع نظرية القيد المزدوج في إثبات العمليات بالدفاتر وذلك بعد اعتماد مستند القيد من موظف مسئول، استخدام موازين المراجعة الشهرية أو الربع سنوية، استخدام نظام المصادقات من العملاء والدائنين وغير هم ممن لهم علاقات بالمنشأة، وجود نظام مستندي سليم يضمن تدفق البيانات والمستندات بين الإدارات المختصة، إتباع المراجعة الداخلية لما هو مثبت بالدفاتر بصفة دورية.)حسن، ٢٠٠٢م)

٣. الضبط الداخلي:

ويضم وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلي حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع كل موظف إلي مراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العملية، كما يعتمد أيضاً على تحديد الاختصاصات والمسئوليات.)نور، ١٩٩٢م). أي لا ينفرد شخص بعمل متكامل يوفر له فرص الغش والتزوير والاختلاس وتطبيق عملية الجرد المفاجئ ونقل الموظف أو ترقيته إلي وظيفة أخري بحيث لا يعتمد لفترة طويلة في أداء عمل معين، ومن الضروري أن يكون هنالك توقيعين على الشيك الصادر من المنشأة.(عامر ، ١٩٩٠م)

رابعاً: أهداف الرقابة الداخلية:

يمكن حصر أهداف الرقابة الداخلية في الآتي:(متولي ، ٢٠٠٦م)

١. حماية أصول المنشاة.

٢. التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المالية المسجلة بالدفاترللاعتماد عليها قبل اتخاذ أي خطط مستقبلاً.

٣. المحافظة على مستوى الأداء الجاري واكتشاف أيه انحرافات عن هذا المستوي.

٤.الكشف عن أيه اتجاهات للتغيير المفاجئ في سيرالعمل أوفي مستوى الأداء بما ينعكس على التكاليف.

٥. الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.

٦. زيادة الكفاية الإنتاجية للمنشأة.

٧. وضع نظام للسلطات والمسئوليات وتحديد الاختصاصات.

٨. حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.

٩. التدريب والعلاقات الإنسانية.

١٠. تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

خامساً: أدوات الرقابة الداخلية:

هنالك عدة أساليب وأدوات يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية وهي:(الوردات ، ٢٠٠٦م)

١.الموازنات التخطيطية: نظراً لأن الموازنات التخطيطية تحتوي على تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقع حدوثها خلال فترة زمنية قادمة فهي بذلك تحتوي على الأهداف المنتظر تحقيقها وبالتالي فهيتصلح كوسيلة للرقابة الإدارية حيث تقارن الأرقام الفعلية مع الأرقام المستهدفة ويتم الوقوف على الفروقبينهما وتقصي أسبابها وتحديد المسئولين عنها وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها.

٢. الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية: وهي إحدى وسائل عرض المعلومات على الإدارة، فقد يتم عرض تطور انجازات المنشأة عن عدة فترات سابقة في شكل بياني عن الأعمدة مثلاً أو منحني يمثل تطور الكميات المنتجة والمباع منها للسوق المحلي والمصدر منها مثلاً، أو في جداول إحصائية يظهر بيانات مجمعة ومقارنة ...الخ

٣. تقارير الكفاية الدورية: والتي يتم رفعها للإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن الحكم على كفاءة الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

٤. دراسات الحركة والزمن: وهي إحدى وسائل الرقابة الإدارية التي تهدف إلي تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية (التجريبية) لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج بهدف تحديد الخطوات والحركات المُثلى للأداء والعمل على استبعاد غير الضروري وبالتالي استنفاد القدر الأدنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن.

٥. البرامج التدريبية للعمال والموظفين: والتي تهدف إلي رفع الكفاءة في أداء العاملين وذلك عن طريق إمدادهم بكل ما هو جديد ومستحدث من المعلومات الملائمة من حين لآخر.

٦. الرقابة على الجودة: وذلك عن طريق عمليات الرقابة الإحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة.

مفهوم وأنواع القرارات الاستثمارية

مما لا شك فيه أن نجاح المشروعات الاستثمارية يتوقف إلي حد كبير على مدى سلامة القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها في بداية حياة المشروع ويرجع ذلك إلي أن القرارات يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة التي ليس من السهولة تعديلها أو الرجوع عنها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات بعد تنفيذها. يتضح من ذلك أهمية القرار الاستثماري وما قد يترتب عليه من مخاطر.

أولاً: مفهوم القرار:

هناك عدة تعاريف لمفهوم القرار،نأخذ منها الآتي:

عرف القرار بأنه عملية اختيار يمكن بموجبه الوصول الي ما هو مطلوب عمله لموجهة موقف معين من المواقف التي تعترض عمل متخذ القرار.يقصد بالقرار الاختيار بين عدة بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة

أهداف معينة (البيدوي ، ١٩٨٧).وعرف القرار من خلال عملية اتخاذ القرار بأنه تلك العملية المرنة لاختيار البديل أو البدائل المناسبة بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة أو المسألة ذات العلاقة ضمن ما هو متوفر من المعلومات مراعياً الفترة الزمنية وذلك للوصول للحد الاعلي من المنفعة المتوقعة لتحقيق الهدف المطلوب (الجلوني ،٢٠٠٤م). وعرف بأنه تعبير عن إرادة مبنى من قبل جهة تعرف باسم متخذ القرار أو المدير أو المسئول ، وهذه الرغبة أو الإرادة تتحول في الواقع العملي إلي فعل لإنجاز مهام أو إحداث تغيير محدد في البيئة التي يتخذ القرار بصددها)الفضل ،٢٠٠٤م) .

عملية اتخاذ القرار هي محور العملية الإدارية والنجاح الذي تحققه إية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرار المناسب.عرفت عملية اتخاذ القرار بأنها عملية اختيار ، من ضمن أحداث بديله مختلفة ، بغرض تحقيق هدف معين أو عدة أهداف معينة(نوريان، ٢٠٠٦م).

وعرفت أيضاً بأنها العملية التي بمقتضاها يتم اختيار احسن البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة أو مواجهة موقف يتطلب ذلك (شهاب،١٩٩٨م.(

وعرفت أيضاً بأنها عملية المفاضلة بين بدائل متاحة على ضوء الموارد المتاحة والمحددة لاختيار أحداها على اعتبار أنه يحقق الفرصة بأقل تكلفة وبأكبر كفاءة (حششش، ٢٠٠٥م) .

وعرفت بأنها العملية التي تعني الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلي قرارات معينة أي الاختيار والتفضيل للبدائل والإمكانيات المتاحة ، حيث أن أساس اتخاذ القرار وجود البدائل التي تؤدي بدورها إلي إيجاد مشكلة تتمثل في الاختيار بين تلك البدائل(عبد الواحد و عبدالمنعم،٢٠٠١م) .

ثانياً:أهمية عملية اتخاذ القرار:

تتمثل أهمية اتخاذ القرار في الآتي (حششش ، ٢٠٠٥م):.

١. أن القرار الخاطئ له تكلفة.

٢. اتخاذ القرار من شانه أن يؤدي إلي إنجاح العمل أو تدميره .

٣. أن القرار مرتبط ارتباطاً مباشراً بوظائف الإدارة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

٤. . تساعد لمعالجة مشكلة ما أو تحقيق هدف معين أو لمواجهة حالات قد تحدث مستقبلاً.

ثالثاً: عناصر عملية اتخاذ القرار:

تتمثل عناصر اتخاذ القرار في الآتي (جمعة وآخرون ،٢٠٠١م) :

1. الاختيار: عملية نسبية ويختلف باختلاف الظروف التي فيها ، فالاختيار في ظروف قهرية يختلف في ظروف غير قهرية ، إن حرية الاختيار تكون مطلقة في غياب الظروف القهرية يعتبر اعتقاداً غير سليماً ، فأي اختيار مهما كان حرا فهو مقيد بظروف البيئة والعوامل الشخصية التي تحيط بمتخذ القرار والتي قد تؤثر على اختياره.

٢. البدائل : الاختيار بين مجموعة من البدائل ، وعملية اتخاذ القرار تتضمن خطوه أساسية وهي تحديد البدائل الملائمة ومحاولة التعرف على أي بدائل أخري. والتي قد تكون غير معروفة للإدارة.

٣. الأهداف أو الحوافز : من المفهوم ضمناً أن أي قرار ينبع من أهداف أو حوافز معينة ذلك لان القرار يفترض فيه دائماً يؤدي إلي تحقيق أهداف محددة بطريقة فعالة وبدرجة من الكفاءة.

رابعاً: مراحل اتخاذ القرار :

عملية اتخاذ القرار تمر بعدة مراحل، وذلك للوصول للقرار الرشيد وهذه المراحل هي(ضياء،٢٠٢٢م) :

1. تحديد المشكلة

٢. جمع المعلومات وتحليلها

٣. تحديد البدائل المتاحة

٤. تقييم البدائل

٥. اختيار البديل الأفضل

6.تنفيذ القرار ومتابعته

خامساً: مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية ، لما له من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحددة والضرورية لترقية مختلف الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ، فهو يعتبر من أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية (الحناوي ومصطفي ،٢٠٠٣).

عرف بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر(العيساوي ،٢٠٠٢م).

وعرف الاستثمار أيضاً بأنه مراهنة على صرف مبلغ مؤكدا لان مقابل أجل يمكن تحقيق الوصول إليه مستقبلاً)حنفيوقرياقص،٢٠٠٠م).

سادساً: أهداف ومخاطر الاستثمار:

أهداف الاستثمار:

يحقق الاستثمار الأهداف التالية) حردان ،٢٠١٢م):

1. تحقيق العائد المتوقع مستقبلاً (الربح أو الدخل).

٢. التضحية بمنفعة حالية مقابل الحصول على منفعة أكبر (تكوين الثروة وينميها) ينميها في المستقبل.

٣. تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.

٤. المحافظة على قيمة الموجودات (يسعي المستثمر لتنوع مجالات الاستثمار حتى لا تنخفض قيمة موجوداته بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها).

مخاطر الاستثمار:

عرفت مخاطر الاستثمار بأنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار ، وتعرف أيضاً بأنها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية الأتية منه، وعرفت بأنها درجة التذبذب في العائد المتوقع أو درجة اختلاف العائد الفعلي قياساً بالمتوقع (الزبيدي ،٢٠٠١م).

وعرفت أيضاً بأنها عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار وقد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر(رأس المال) بالإضافة إلي العائد المتوقع(الجمل ،٢٠٠٢م).

سابعاً: مفهوم قرار الاستثمار:

يعتبر قرار الاستثمار القرار الاستراتيجي المهم سواء بحياة الأفراد أو المؤسسات، فهو قرار يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة، وقرار الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في البورصة يتطلب الخبرة والمعرفة التامتين بجوانب التعامل في البورصة ونوعية الأوراق المالية حتى يمكن تحقيق العوائد والأرباح المطلوبة بأقل قدرمن المخاطر، إلي جانب ذلك فإن اختيار توقيت الاستثمار قد يترتب عليه ربح أو خسارة للمستثمر، ولكن المعرفة باختيار توقيت البيع أو الشراء نفسه يتطلب الخبرة والمعرفة، فالهدف الأساسي من عملية الاستثمار هو تحقيق عائد علي الأموال المستثمرة) قاسم ،٢٠٠٦م).

يقوم القرار الاستثماري على ثلاثة مقومات أساسية هي (مطر،٢٠٠٤م) :

١. تبنى استراتيجية المستثمر على ضوء منحى التفصيل الشخصي ، وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين الي عدة أصناف ولتميز المستثمرين عن بعضهم البعض من حيث ميولهم وأولويات الاستثمار، فلكل مستثمر منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية، السيولة والأمان، فالربحية تتمثل بمعدل العائد أما السيولة والأمان فيتوقفان على مدى مقدرة المستثمر لتحمل المخاطرة.

٢. الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ينبغي على متخذ القرار الاستثماري أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار.

٣. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة تشكل العملية الاستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة وأن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعلية أن يتوقع مخاطرة أكبر.

ثامناً: أنواع القرارات الاستثمارية:

يعتبر القرار الاستثماري خطوة أولية لاختيار البدائل المتاحة لتحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة،وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية وهي(المغربي،٢٠١٧م):

أ. قرار الشراء: يتخذها المستثمر عندما يجد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدةعن الأداء الاستثمارية أكبر من سعرها السائد في السوق.

ب. قرار عدم التداول: يلجأ إليها المستثمر عندما يتبين من دراسته للأدوات الاستثمارية المختلفة أن التدفقات الناجمة عنها لن تحقق أية أرباح بالمقياس مع المخاطر التي يمكن أن تتوافق معها.

ج. قرار البيع: يتخذها المستثمر عندما يرى أن الأسعار التي تدفع في السوق مقابل الأدوات الاستثمارية التي يمتلكها أكبر من تلك الأسعار التي دفعها، أو من القيمة الحالية لهذه الأدوات.

عندما تكون القيمة السوقية أكبر من تكلفة الأصل يقوم المستثمر باتخاذ قرار البيع ، وينتظر وضع السوق التي تفرزها قوى العرض والطلب ويقوم بالشراء مرة أخرى من مستثمر جديد وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

تاسعاً:أنواع القرارات:

إن متخذ القرار في أي موقع من مواقع العمل يتعين عليه اتخاذ القرار بشأنها وتختلف نوعية القرار المواقع، فقد يكون في وضع يحتم عليه اتخاذ قرار بأمور متعلقة بسياسات عامة خاصة بالعملية الإدارية

ومكوناتها أو قد تكون خاصة بالوظائف الأساسية بالمنشأة أومتداخلة فيما بينها ويمكن أن تشمل الأتي: (يس ودرويش ،١٩٩٧م):

١. قرارات متعلقة بالعنصر البشري، وهي أساليب الاختيار ونوعية التدريب، وتحليل وتوصيف وتقييم الوظائف، أسس دفع الأجور والمرتبات، علاقة الإدارة بالتنظيمات الرسمية والغير رسمية.

٢. قرارات متعلقة بالمبيعات، تحديد الأسواق وقنوات التوزيع ، وتغليف المنتجات والتسعير والترويج وبحوث السوق وغيرها.

٣. قرارات متعلقة بالإنتاج، موقع المصنع وحجمه وحجم الإنتاج وتصميم المصنع أو طرق الإنتاج ، إجراءات الشراء والتخزين وكميته ورقابة الجودة.

٤. قرارات متعلقة بالتمويل، حجم رأس المال والعمل والهيكل المالي وشروط الائتمان وتوزيع الأرباح والإجراءات المحاسبية.

٣. الدراسة الميدانية

أولاً: أداة البحث:

تم تصميم استبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع البحث وأراء عدد من المحكمين (٣٨) وذلك لتحديد عبارات الاستبانة، تم توجيهها إلى عينة تتكون من (١٠٠) فرد من الموظفين ببنك فيصل الإسلامي السوداني.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث وللتحقق من فرضيته تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.
- الأنحراف المعياري.
- مربع كآي لاختبار فرضية البحث.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for Social Science (SPSS)والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007في عمليات الرسم البياني.

ثالثاً: تحليل البيانات

تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (١)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة (سنة)	أقل من ٣٠	30 –40	41 –50	51 –60	أكثر من ٦٠	المجموع

التكرار	43	28	20	9	0	100
النسبة %	43.0%	28.0%	20.0%	9.0%	0%	100%

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات البحث الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (١) أن عينة البحث قد تراوحت أعمارهم من ٣٠–٤٠ سنة بنسبة (٢٨.٠٪) ،ونسبة (٤٣.٠٪) أعمارهم أقل من٣٠ سنة، ونسبة (٢٠.٠٪) أعمارهم ٤١–٥٠ سنة، ونسبة (٩.٠٪) أعمارهم ٥١–٦٠ سنه، ونسبة (٠٪) أعمارهم أكثر من ٦٠ سنة.

نلاحظ أن (٧١٪) أشخاص نشطين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠–٤٠ ،وأما الفئات التي تمثل (٢٩٪) فهي كوادر ذات خبرة يمكن أن تشرف على الفئات النشطة بصورة جيدة

جدول رقم (٢)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	دراسات مصرفية	أخري	المجموع
التكرار	50	21	14	11	4	100
النسبة %	50.0%	21.0%	14.0%	11.0%	4.0%	100%

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات البحث الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٢) أن نسبة (٥٠.٠٪) تخصصهم العلمي محاسبة، ونسبة (٢١.٠٪) تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، ونسبة (١٤.٠٪) تخصصهم العلمي اقتصاد، ونسبة (١١.٠٪) تخصصهم العلمي دراسات مصرفية وأن نسبة (٤.٠٪) لديهم تخصص علمي آخر. وهذا يؤشر إلي تخصص العاملين بالبنك في المجال المحاسبي ويدل على دراية بموضوع الدراسة.

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغيرالمؤهل العلمي

المؤهل	ثانوي	دبلوم وسيط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار	8	5	52	7	19	9	100
النسبة %	8.0%	5.0%	52.0%	7.0%	19.0%	9.0%	100%

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات البحث الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٣) أن هنالك نسبة (٥٢.٠٪) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ونسبة (١٩.٠٪) مؤهلهم العلمي ماجستير، وأن نسبة (٩.٠٪) مؤهلهم العلمي دكتوراه، ونسبة (٨.٠٪) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوي ونسبة (٧.٠٪) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، ونسبة (٥.٠٪) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط. نلاحظ أن (٩٢٪) تتراوح مؤهلاتهم ما بين الدبلوم الوسيط والدكتوراه مما يدل على فهمهم لموضوعات الاستبانة المعروضة وتفهمهم للأسئلة والإجابة بصورة مثالية.

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

الوظيفة	مدير إداري	مراجع داخلي	مدير مالي	محاسب	مدير استثمار	أخرى أذكرها	المجموع
التكرار	17	12	6	57	2	6	100
النسبة %	17.0%	12.0%	6.0%	57.0%	2.0%	6.0%	100%

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات البحث الميدانية، ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم (٤) أن نسبة (٥٧.٠٪) مسماهم الوظيفي محاسب، ونسبة (١٧.٠٪) مسماهم الوظيفي مدير إداري، ونسبة (١٢.٠٪) مسماهم الوظيفي مراجع داخلي، وأن نسبة (٦.٠٪) مسماهم الوظيفي مدير مالي، أيضاً ونسبة (٦.٠٪) لديهم مسميات وظيفية أخرى، ونسبة (٢.٠٪) مسماهم الوظيفي مديراستثمار. وهذا يؤشر إلي التوزيع السليم للهيكل الوظيفي مما يساعد في موضوع الدراسة.

فرضية البحث: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية.

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%

الأولي	66	66	32	32	2	2	–	–	–	–
الثانية	54	54	43	43	2	2	–	–	1	1
الثالثة	42	42	51	51	7	7	–	–	–	–
الرابعة	38	38	54	54	7	7	1	1	–	–
الخامسة	42	42	51	51	7	7	–	–	–	–
السادسة	48	48	43	43	9	9	–	–	–	–
السابعة	50	50	47	47	3	3	–	–	–	–
الثامنة	54	54	40	40	6	6	–	–	–	–
المجموع	**394**	**394**	**361**	**361**	**43**	**43**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر: إعداد الباحثتان من بيانات البحث الميدانية، ٢٠٢١م

يلاحظ من الجدول رقم (٥) الآتي:

العبارة الأولي:أن نسبة (٦٦.٠٪) موافقين بشدة على أن تسهم الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ، وأن نسبة (٣٢.٠٪) موافقين، والمحايدين يمثلون نسبة (٢.٠٪).

العبارة الثانية:أن نسبة(٥٤.٠٪) موافقين بشدة على أن تنشر معلومات كافية عن المخاطر المتوقعة، وأن نسبة (٤٣.٠٪) موافقين والمحايدين يمثلون (٢.٠٪)، وأن نسبة (١.٠٪) لا يوافقون بشدة على ذلك.

العبارة الثالثة: أن نسبة (٥١.٠٪) موافقين على أن يتم دمج البنود المتشابهة في بند واحد ، وأن نسبة (٤٢.٠٪) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة (٧.٠٪).

العبارة الرابعة: أن نسبة (٥٤.٠٪) موافقين على أن تعزز الإدارة العليا الشفافية في عرض المعلومات المحاسبية، ونسبة(٣٨.٠٪) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة(٧.٠٪) ونسبة(١.٠٪)غير موافقين.

العبارة الخامسة: أن نسبة (٥١.٠٪) موافقين على أن تستخدم معلومات قائمة الدخل في قرارات شراء الأسهم، وأن نسبة (٤٢.٠٪) موافقين بشدة والمحايدين يمثلون (٧.٠٪).

العبارة السادسة: أن نسبة (٤٨.٠٪) موافقين بشدة على أن يطرح البنك ودائع استثمارية بمعلومات واضحة ، وأن نسبة (٤٣.٠٪) موافقين ، والمحايدين يمثلون (٩.٠٪).

العبارة السابعة: أن نسبة (٥٠.٠٪) موافقين بشدة على أن يتم تحديد مجال المرابحات بصورة دقيقة ، وأن نسبة (٤٧.٠٪) موافقين ، والمحايدين يمثلون (٣.٠٪).

العبارة الثامنة: أن نسبة (٥٤.٠٪) موافقين بشدة على أن يشرك البنك المستثمرين في معلومات الودائع الاستثمارية ، وأن نسبة (٤٠.٧٪) موافقين، والمحايدين يمثلون (٦.٠٪).

مما تقدم من عبارات الفرضية يتضح للباحثتان أن معظم المبعوثين يوافقون على عبارات الفرضية بتكرار (٧٥٥) أي بنسبة (٩٤.٣٧٪) مقارنة بغير الموافقين الذين بلغت تكراراتهم (٢) أي بنسبة (٠.٢٥٪) بينما كانت تكرارات المحايدين (٤٣) بنسبة (٥.٣٨٪).

وبما أن غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة يدل ذلك على إثبات صحة الفرضية والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية ببنك فيصل الإسلامي السوداني (

جدول رقم (٦)

نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	التفسير
1	تسهم الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة	4.64	0.523	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة علي العبارة
2	تنشر معلومات كافية عن المخاطر المتوقعة	49. 4	0.643	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة
3	يتم دمج البنود المتشابهة في بند واحد	4.35	0.609	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة
4	تعزز الإدارة العليا الشفافية في عرض المعلومات المحاسبية	4.29	0.640	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة
5	تستخدم معلومات قائمة الدخل في قرارات شراء الأسهم .	4.35	0.609	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة
6	يطرح البنك ودائع استثمارية بمعلومات واضحة	4.39	0.650	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة
7	يتم تحديد مجال المرابحات بصورة دقيقة	4.47	0.559	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة
8	يشرك البنك المستثمرين في معلومات الودائع الاستثمارية	4.48	0.611	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة

المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٦) أن

١- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ٤.٦٤ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٢٣ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه تسهم الرقابة الداخلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

٢- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ٤.٤٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٤٣ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه تنشر معلومات كافية عن المخاطر المتوقعة.

٣- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ٤.٣٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٠٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه يتم دمج البنود المتشابهة في بند واحد.

٤- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ٤.٢٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٤٠ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه تعزز الإدارة العليا الشفافية في عرض المعلومات المحاسبية.

٥- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ٤.٣٥ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٠٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه تستخدم معلومات قائمة الدخل في قرارات شراء الأسهم.

٦- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي ٤.٣٩ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٥٠ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه يطرح البنك ودائع استثمارية بمعلومات واضحة.

٧- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي ٤.٤٧ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٥٩ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه يتم تحديد مجال المرابحات بصورة دقيقة.

٨- قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي ٤.٤٨ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦١١ وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على انه يشرك البنك المستثمرين في معلومات الودائع الاستثمارية.

وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل استنتجتا الباحثتان بأن الفرضية التي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية ببنك فيصل الإسلامي السوداني (متحققة ولصالح الموافقين.

٤. الخاتمة

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثتان للنتائج التالية:

١. تسهم الرقابة الداخلية في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك السودانية .

٢. أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية في البنوك ساهم في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

٣. التزام البنوك بنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى معلومات تساعد الجهات الرسمية والمستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار.

٤. الاهتمام بالتدريب والتطوير واستخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية يساعد في رفع كفاءة وخبرات الموظفين بالبنك.

٥. القيام بمراجعة القوائم المالية من جهة محايدة(المراجعة الخارجية) يزيد من فعالية الرقابة الداخلية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج السابقة توصي الباحثتان بالآتي:

١. على البنوك في السودان الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتطبيقها في مؤسساتهم.

٢. على البنوك في السودان طرح ودائع استثمارية بمعلومات واضحة.

٣. ضرورة قيام المراجع الخارجي بمراجعة المعلومات الواردة بالقوائم المالية في ظل ظروف اتخاذ القرارات.

٤. الاهتمام بالجوانب السلوكية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذين بالبنك والمتمثلة في درجة إقناعهم بأهمية تطبيق مفهوم الاستثمار داخل البنك عملياً.

٥. قيام جهات الاختصاص بتنمية وعي وإدراك القائمين على البنوك بأهمية الاستثمار وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.

ثالثاً: المراجع والمصادر:

- أوشي،عيسي عبد الرحيم(٢٠٠٨م)، الرقابة والمراجعة الداخلية ودورها في رفع الكفاءة والفاعلية في القطاع المصرفي، أم درمان، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.
- البيدوي،منصور(١٩٨٧م)، دراسات في الاساليب الكميةواتخاذ القرارات،الاسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الجلوني، عبدالفتاح محمد(٢٠٠٤م)، تقييم تطبيق نظم المعلومات الإدارية، عمان، جامعة ال البيت للنشر.
- الجمل، جمال(٢٠٠٢م) ، دراسات في الأسواق المالية والنقدية ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- جمعة، إسماعيل ابراهيم وآخرون(٢٠٠١م)، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر.
- حردان، طاهر(٢٠١٢م) ، أساسيات الاستثمار، عمان، دار المستقبل للنشر.
- حسن،عبد الماجد عبد الله (٢٠٠٢م)، مبادئ المراجعة، أم درمان، د ن.
- حشسش، خليل عواد(٢٠٠٥م)، المحاسبة الإدارية ترشيد القرارات التخطيطية، عمان، دار الحامد.
- الحناوي، محمد صالح ومصطفي، نهال فريد(٢٠٠٣م)، الاستثمار في الأسهم والسندات، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر.
- حنفي، عبدالغفاروقرياقص،سمية(٢٠٠٠م)،أساسيات الاستثماروالتمويل،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- خوري، نعيم سابا (دت)، الحاكمية المؤسسية ودور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة،عمان، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين، العدد٢٢.
- الذنيبات،علي(٢٠١٠م)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، عمان، المكتبة الوطنية.
- الزبيدي، حمزة(٢٠٠١م)، الاستثمار في الأوراق المالية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- شتيوي، إدريس عبد السلام (١٩٩٠م) ، المراجعة المعايير والإجراءات،بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر.
- شهاب، إبراهيم بدر (١٩٩٨)، معجم مصطلحات الإدارة العامة، بيروت، دار البشير للنشر.
- عامر، حسن (١٩٩٠م)، نظرية المحاسبة الحكومية، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عبد الله، خالد أمين(١٩٩٢م)، علم تدقيق الحسابات من الناحية العملية، عمان، دار النشر.
- عبد الله، شوقي حسين(١٩٨١م) ، أصول الإدارة ، القاهرة، دار النهضة العربية.
- عبد الواحد، إبراهيم وعبد المنعم، أنعام (٢٠٠١م)، نظرية القرارات ،عمان، دار وائل للنشر.

- عبدالواحد، رواء غازي (٢٠١٩م)، أثر الأفصاح المحاسبي على أتخاذ قرارات الأستثمار– دراسة حالة عينة من المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، العراق، كلية المستقبل الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة.
- العيساوي،كاظم جاسم(٢٠٠٢م)، دراسات الجدوى الاقتصادي وتقييم المشروعات، عمان، دارالمناهج للنشر.
- الفضل،مؤيد(٢٠٠٤م)، الأساليب الكمية في الإدارة، عمان، دار البارودي العلمية للنشر.
- قاسم،منى(٢٠٠٦م)، دليل الاستثمار في البورصة المصرية والبورصات العربية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- متولي،عصام الدين محمد(٢٠٠٦م)، المراجعة،الخرطوم، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة والنشر.
- محمد، تقوى صلاح(٢٠١٥م)، دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار، دنقلا، رسالة دكتوراه منشورة في المحاسبة، جامعة دنقلا، كلية الدراسات العليا.
- محمد، حسين عبد العال(٢٠٠٤م)، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري،الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- المغربي،محمدالفاتح محمود بشير(٢٠١٧م)، تمويل واستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي،مصر، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- مطر،محمد(٢٠٠٤م)، التأصيل النظري لممارسات المهنية المحاسبية ، عمان ، دار وائل للنشر.
- نور، أحمد(١٩٩٢م)،مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية،الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- نوريان،أفرايم(٢٠٠٦م)، نظم دعم القرار ونظم الخبرة، ترجمة سرورعلى ابراهيم، الرياض، دارالمريخ للنشر.
- الوردات، خلف الله عبدالله(٢٠٠٦م) ، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الوراق للنشر.
- يس، محمد حسين ودرويش،ابراهيم(١٩٩٧م)،المشكلة الإدارية واتخاذ القرار، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- يوسف،كمال أحمد(٢٠١٣م)، أساسيات المراجعة، الخرطوم، د ن.
- Leon, Mosley(1998(,Megginson, Management Concepts Applications, Publishers 3rd, New York ،Harper Row.
- http://diae.net . شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والبحوث،٨٠٨٧/am.٢٠٢٢/١/٤م ٨:١٦